هل تعرض الاقتصاد المصرى لصدمة اقتصادية بسبب احداث يناير ٢٠١١ ؟

اعداد الباحث
محمد حسين محمد احمد على
معيد بقسم الاقتصاد

المستخلص

نتيجة للتغيرات الاقتصادية و الاحداث المتلاحقة على الساحة السياسة شهدت جمهورية مصر العربية بالعديد من الصدمات الاقتصادية فى وقت قصير نسبيا ، فقد تعرض الاقتصاد القومى لاحداث يناير ٢٠١١ و التى مثلت صدمة اقتصادية على المستوى القومى و ظهر ذلك من خلال العديد من الاثار التى تتناولها الدراسة ، لذلك تعمل الدراسة على اثبات حدوث الصدمة الاقتصادية بعد التعرف ملامح الصدمات الاقتصادية بشكل عام ، ثم تنتقل الى دراسة خصائص صدمة يناير ٢٠١١ و يتنهى البحث بعد دراسة الاثار الاقتصادية لصدمة يناير ٢٠١١

Abstract

As a result of the economic changes and the successive events in the political arena, the Arab Republic of Egypt experienced many economic shocks in a relatively short time. The national economy was exposed to the events of January 2011, which represented an economic shock at the national level. This was reflected in many of the effects studied in the study. The study is working to prove the economic shock after identifying the features of economic shocks in general, and then move to study the characteristics of the shock of January 2011 and the research ends after studying the economic effects of the January shock.

١) مشكلة البحث

مر الأقتصاد المصري بالعديد من التغيرات من اوائل عام ٢٠١١ ، بسبب التغيرات فى المناخ العام المحيط بالاقتصاد او بسبب تغير المناخ الاقتصادى نفسه ، حيث واجه الاقتصاد المصرى اثار ثورة ٢٥ يناير٢٠١١ و ما بعدها من عدم استقرار اقتصادى، لذلك ركز البحث على تسليط الضوء على فلسفة الصدمة الاقتصادية من خلال عرض المفاهيم المرتبطة بها و استخلاص الخصائص العامة للصدمات المختلفة من خلال انواعها المختلفة .ثم انتقل البحث لدراسة ما اذا تعرض الاقتصاد المصرى لصدمة اقتصادية ام لانتيجة احداث يناير ٢٠١١ و كذلك حاول البحث ان يتناول الاثار المختلفة للصدمة يناير ٢٠١١ ، و بالتالى تهدف الدراسة للاجابة على تساول رئيسى و هو هل تعرض الاقتصاد المصرى لصدمة اقتصادية نتيجة احداث يناير ٢٠١١ و يشتمل هذا التساول على عدة تساولات فرعية منها

- هل تاثر الناتج المحلى الاجمالى الربع سنوى باحداث يناير ٢٠١١
- ما هى خصائص صدمة يناير ٢٠١١
- ما هى الاثار الاقتصادية لصدمة يناير ٢٠١١

٢) اهداف البحث :

١. التعرف على المفاهيم المختلفة للصدمات الاقتصادية
٢. التعرف على الانواع المختلفة للصدمات الاقتصادية
٣. دراسة و تحليل صدمة يناير ٢٠١١

٣) اهمية البحث :

١- جمع و تحليل المفاهيم المختلفة للصدمات و التعرف على الانواعها المختلفة
٢- التَاريخ الاقتصادى للحقبة الزمنية محل الدراسة
٣- تقييم وضع الاقتصاد المصرى بعد احداث يناير ٢٠١١

٤) حدود البحث :

الحدود المكانية : جمهورية مصر العربية

الحدود الزمنية : الربع الثالث ٢٠٠٧ الى الربع الاول ٢٠١١

٥) فروض البحث :

يتمثل الفرض الرئيسى للدراسة فى الفرض التالى " ان الاضطرابات السياسية فى يناير ٢٠١١ ادت الى صدمة اقتصادية عانى منها الاقتصاد المصرى "

٦) منهجيه البحث

يستخدم البحث المنهج الاستقرائي في ملاحظة التفاصيل و محاولة الوصول الى صوره كاملة للاقتصاد من خلال المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية . و نظرا لاعتماد البحث بصورة اساسية على الاحصائيات والسلاسل الزمنيه فسوف يعتمد بشكل اساسي على برامج الحاسب الالي مثل برنامج EXCEL الذي يعمل على حفظ وتحليل البيانات ذات السلاسل الزمنيه بالاضافه الى الاعتماد على برنامج Minitab و E-view على تحليل العلاقات الاحصائية و تقدير قيم المتغيرات الاقتصادية.

٧) تقسيمات البحث

فى ضوء مشكلة البحث و الاحداف و الاهمية و للتاكد من صحة الفرض الرئيسى تم تقسيم البحث الى اربعة محددات بحيث يتناول المحدد الاول ملامح الصدمة الاقتصادية للتعرف على مفهوم واضح استقر عليه البحث لتعريف الصدمة الاقتصادية، اما المحدد الثانى فيتناول اثبات حدوث الصدمة الاقتصادية فى يناير ٢٠١١ اعتمادا على معدل الناتج المحلى الاجمالى الربع سنوى اما المحدد الثالث يوضح خصائص صدمة يناير ٢٠١١ ، بينما المحدد الرابع يتناول الاثار الاقتصادية لصدمة يناير ٢٠١١

المحدد الاول ملامح الصدمة الاقتصادية :

عرفت الصدمه الاقتصاديه حسب تعريف المؤسسات المالية الدولية على انها تعديل في السياسة الخاطئة المتبعة الى سياسة افضل و هي مجموعه اجراءات تشتمل على عشرة بنود اساسيه ، تتضمن (سياسه الصرف التي تؤدي الى نمو الصادرات - تحرير السياسه الماليه - التنشيط المالى - الاصلاح الضريبي - تحرير التجاره -

تشجيع الاستثمار الاجنبي - خفض للمشاريع العامه - اعاده تكييف القوانين - مراقبه النفقات العامه - ضمان حقوق الملكيه)[١]

ركز هذا التعريف على فكره العلاج بالصدمات واستخدام الصدمه لتحقيق سياسات اقتصاديه تتعامل بشكل افضل مع المشكلات الاقتصادية ، ركز ايضا هذا التعريف على التعامل مع الصدمه سواء كانت صدمه مقصوده او غير مقصوده ، وركز على تعديل السياسات او الاجراءات المتبعه لتحقيق الوضع الاقتصادي الافضل في ظل الظروف المحيطه الا انه اغفل الاثار السلبيه للصدمه حيث راى ان الصدمات دائما تنقل الوضع الاقتصادي من الأسوأ الى الافضل ، و لكنه لم يؤخذ في الحسبان بعض الصدمات الطبيعيه و المقصوده التي نقلت الاقتصاد من حاله افضل الى حاله أسوأ .

ومن افضل التعريفات للصدمة هو تعريفها على انها الاحداث التي تؤثر على الاقتصاد و يكون مصدرها داخليه او خارجيه وتتمثل الصدمات الداخلية في صدمات نقديه وصدمات الحقيقيه اما الصدمات الخارجيه فهي تسلك سلوك الدورات التجارية[٢]، حيث أقر هذا التعريف بان الصدمة تؤثر على الاقتصاد وقد تكون داخليه اي نابعة من الاقتصاد ذاته ، او خارجيه نتيجة لبعض العوامل الخارجيه المحيطة .

عرفت نسيمة بن يحيى الصدمه الاقتصاديه على انها احداث قد تكون داخليه او خارجيه لا يمكن التحكم فيها ولها اثار قوية على مستوى الدخل للدوله وانها تؤدى الى انهيار التوازن[٣] ، فاوضحت بهذا التعريف انواع الصدمات ، واثبتت انها ذات اثر قوي وينتج عنها انهيار التوازن الاقتصادى ، الا انها اغفلت امكانيه التحكم في الصدمه وبذلك فهى اتجهت نحوه فكره الصدمات غير العمدية، اي انها لم يعترف كثيرا بفكره سياسه العلاج بالصدمة .

عرف V.A Ramey الصدمة الاقتصادية على انها قوه خارجيه ليست من داخل النشاط الاقتصادى، غير مرتبطه مع بعضها البعض ، يجب ان يكون لها مغزى اقتصادي لها ثلاث خصائص منها[٤]

- ان تكون خارج النشاط الاقتصادي

- ان تكون غير مرتبط بصدمه اخرى اي انها مستقله
- ان تمثل حركات غير متوقعه في المتغيرات الخارجيه

ونجد ان هذا التعريف قد بدا في وضع اطار محدد للصدمه الاقتصاديه يتعامل معها على انها شيء مختلف عن الازمات والمشكلات وبالرغم من ذلك لم يوضع معيار محدد للتفريق بين الازمات و الصدمات وكذلك لم يؤكدعلى العديد من الجوانب منها مسببات الصدمات التي تكون نابعه من داخل النشاط الاقتصادي وكذلك ترتكز على المغذي الاقتصادي فقد يكون هناك بعض الصدمات الاقتصاديه ذات مغزى سياسي في الاساس مثل الحصار الاقتصادي على كوريا الشمالية .

و فى ضوء التعريفات المتعدده التى تتشابه مع بعضها أحياناً ، و تختلف عن بعضها أحياناً ، ولذلك يمكن تعريف الصدمة الاقتصادية على انها الاضطرابات الاقتصادية التى ينتج عنها تغيرات هيكلية ، او مجرد تذبذب خاطف فى احد او كل المتغيرات الاقتصادية لفترة مؤقتة .

المحدد الثانى اثبات حدوث الصدمة الاقتصادية ؟

تعرضت مصر في ٢٠١١ لحاله من عدم الاستقرار السياسي و التي بدات باحداث ما يعرف اعلاميا باسم ثورة يناير و التي حدثت في يناير عام ٢٠١١ ، حيث تناول الدراسات قيام الثوره لعده اسباب منها سياسيه واقتصاديه واجتماعيه ووجد ان من ضمن الاسباب الاقتصاديه : ارتفاع مستويات الاسعار ، ارتفاع معدلات البطالة ، عدم تحقيق العدالة الاجتماعية ، انتشار الفساد السياسي والاداري ، استغلال النفوذ لابرام صفقات غير مشروعة و الشك في نتائج انتخابات المجالس المحلية و النيابية[٥] .

ونتيجة لتلك الاسباب واسباب اخرى تعرضت مصر لاحداث عنيفة بدأت من ٢٥ يناير عام ٢٠١١ و ارتفعت وتيرة الاحداث حتى يوم ٢٨ يناير وأستمرت حتى اعلن الرئيس السابق محمد حسني مبارك تخليه عن منصب رئيس الجمهورية ، ومع تلك الهزة العنيفة في المجال السياسي التى ليست فقط على المستوى المحلي بل على مستوى الشرق الاوسط تعرض الاقتصاد لهزة مع ذلك الحدث الكبير ، وكانت اول اجراءات التعامل مع

الهزة العنيفة هو توقف البورصة المصرية في الربع الاول من سنه ٢٠١١ ، و تحديد حد اقصى للسحب البنكي و التحويلات خوف من الانهيار الاقتصادي .

من خلال تعريف الصدمة الاقتصادية على انها اضطرابات نتج عنها تغيرات هيكليا او مجرد ذبذبات خاطفة في كل او احد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية ، وبالتالي يمكن تعريف صدمة يناير ٢٠١١ على انها حالة من الاضطراب السياسي نتج عنها تذبذب خاطف فى المتغيرات الاقتصادية الرئيسية لعل اوضحها تاثر الناتج المحلى الاجمالى .

ولاثبات حدوث الصدمة الاقتصادية سيتم الاعتماد على معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الربع سنوى ، حيث سيتم استخدام نموذج قياسى لقياس القيمة التقديرية لمعدل النمو الاقتصادى للربع الاول من عام ٢٠١١ ، وذلك بفرض عدم حدوث الاضطرابات السياسة التى حدثت فى يناير ٢٠١١، و مقارنة هذه القيمة التقديرية (التى سنحصل عليها من خلال النموذج) بالقيمة الفعلية التى سجلت فى نفس هذه الفترة .

وقد تم الاستعانة بسلسلة زمنية من معدلات النمو الربع سنوي للناتج المحلي الاجمالي بداية من الربع الثالث لعام ٢٠٠٧ الى الربع الرابع لعام ٢٠١٠ كما يظهر الجدول (١) ،و ذلك لتقدير قيمة تقديرية للربع الاول عام ٢٠١١ و الذى يمثل فترة الاضطرابات .

جدول ١

معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الربع سنوى لجمهورية مصر العربية
خلال الفترة يونية ٢٠٠٧ – مارس ٢٠١١

السنة	الربع	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى (الفعلى) %
٢٠٠٧	3	6.7
	4	7.7
2008	1	7.3
	2	7.1
	3	5.8
	4	4.1

4.2	1	2009
4.5	2	
4.6	3	
5	4	
5.6	1	2010
5.4	2	
5.5	3	
5.7	4	
-3.8	1	2011

المصدر : النشرة السنوية للبنك المركزى المصرى، سنوات مختلفة www.cbe.org.eg

وباستخدام اختبار Dickey-Fuller لاختبار مدى استقرار السلسلة الزمنية المستخدمة في التنبؤ ، قد تبين استقرار السلسلة الزمنية اى امكانية الاعتماد عليها لتقدير القيمة المطلوبة ، ذلك بدقة بالغة ٩٥% (مستوى معنويه ٥%) ، وباستخدام تحليل بوكس جينكيز و برنامج Minitab لتقدير النموذج المقدر كالتالي :

$$y_t = 1.66723 + 1.6799y_{t-1} - 0.9896y_{t-2} + 0.9987\varepsilon_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث Y : قيمة معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الربع سنوى

T: النقطة الزمنية

: حد الخطا عند النقطة الزمنية

و باستخدام المعادلة السابقة ، و فى ضوء نتائج النموذج القياسى ، تبين ان القيمة التقديرية لمعدل النمو الربع سنوى للناتج المحلي الاجمالي خلال الربع الاول للعام ٢٠١١ عند مستوى الثقه ٩٥ % هي ٥.٨١٥٢٨% (تتراوح ما بين الحد الادنى (٤.٩٠١٠٧ %) والحد الاعلى (٦.٧٢٩٤٩ %) لمعدل النمو الربع سنوى) ، بينما بلغت القيمة الفعلية لمعدل النمو الربع سنوى للناتج المحلى الاجمالى (٣.٨- %) وذلك بفارق مقدارة ٩.٣٢% ، مما يثبت حدوث صدمة فى معدل النمو الربع سنوى للناتج المحلى الاجمالى بسبب الاضطرابات المتمثلة فى ثورة يناير ٢٠١١

المحدد الثالث خصائص صدمة يناير ٢٠١١

و على ضوء التقسيمات السابقة للصدمات الاقتصادية ، وعلى ضوء نتائج النموذج السابق ، يمكن شرح خصائص صدمة يناير ٢٠١١ كما يلى :

- ✧ **صدمه عشوائيه** : حيث انها حدثت نتيجة حدث طارئ يتمثل في الحراك السياسي الشعبي في يناير عام ٢٠١١ ، اى انه لم يكن مخطط لها .
- ✧ **صدمة خارجية** : حيث انها نابعة في الاساس من اسباب خارج النشاط الاقتصادى ، وبالرغم من ذلك كان لها تاثير كبير وواضح على المتغيرات الاقتصاديه الرئيسية ، مثل ارتفاع البطالة و انخفاض معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى .
- ✧ **صدمة حقيقية** : حيث انها انعكست على جميع المؤشرات الاقتصادية مما يعنى وجود العديد من قنوات الانتقال بين الاضطرابات السياسية من ناحية و الاقتصاد الكلى من ناحية اخرى .
- ✧ **صدمة طبيعية** : حيث انها ناتجة عن احداث غير مفتعلة من قبل متخذ القرار الاقتصادي ، فلم يكن متخذ القرار على درايه بهذه الهزة العنيفة ، الا انه من الجدير بالذكر ان متخذ القرار استطاع التعامل معها من خلال مجموعة من القرارات التي اتخذها ، مثل وقف التداول في البورصة و تحديد حد اقصى لتحويلات البنكيه والسحب النقدي .
- ✧ **صدمة سياسية** : لانها راجعة لاسباب سياسية .
- ✧ **صدمة محلية** : لان منبعها الاساسي الظروف المحلية اى اضطرابات سياسة داخلية و ليست لها علاقه باضطرابات خارج حدود الدولة اي انها ليست مستورده و ان كان هناك من يرى ان لبعض الدول الخارجية المعادية دور فى تدريب بعض الشباب على احداث اضطرابات لزعزعت الاستقرار

المحدد الرابع الاثار الاقتصادية لصدمة يناير ٢٠١١

١ - الاثر على الناتج المحلي الاجمالي

استطاع الاقتصاد المصري التعافى السريع من الازمه المالية العالمية عام ٢٠٠٨ حيث حقق معدلات نمو مرتفعة بلغت ٤.٦٧% و ٥.١٤% لعامى ٢٠٠٩و ٢٠١٠ على التوالى ومع بدايه ثوره يناير وظهور الصدمه السياسيه في مصر و بدء الفتره الانتقاليه تعرض معدل النمو الاقتصادي في مصر لهذات عنيفة ، فانخفض معدل النمو الاقتصادي من ٥.١٤% عام ٢٠١٠ الى ١.٧٧% عام ٢٠١١ وذلك طبقا لتقديرات و بيانات البنك الدولي وبذلك نجد حدوث انخفاض فى القدره بنسبة ٧٦% [٦] ، و كنتيجه طبيعيه لعدم استقرار الاجواء السياسيه في مصر ظل معدل النمو يعاني من انخفاض حتى عام ٢٠١٤ كما يظهر الشكل١

شكل ١
معدل النمو السنوى للناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦

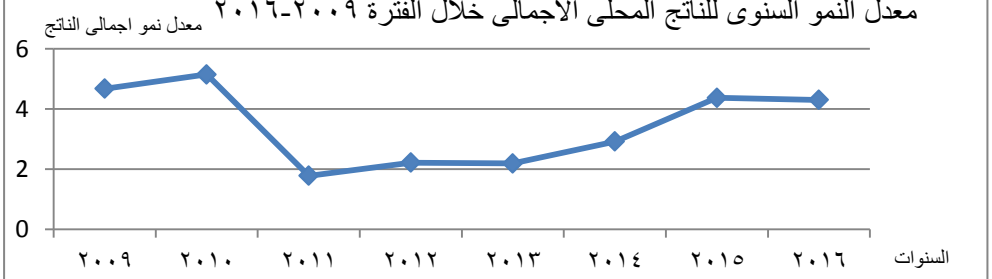

المصدر بيانات البنك الدولى www.worldbank.org

نبدا التحليل في عام ٢٠٠٩ حيث سجل معدلات النمو ٤.٦% وارتفع ليصل الى ٥.١% وذلك كمؤشر قوى على التعافي من الازمه الماليه العالمية، ثم انخفاض الى ١.٧٧%عام ٢٠١١ مدفوعا بمعدلات انكماشية فى الربع الاول - يناير مارس - عام ٢٠١١ مع بدايه الثوره ثم ارتفع ارتفاعات طفيفه وصلت الى ٢.٢% عام ٢٠١٢ بسبب محاولات الاستقرار السياسى ، الا ان معدلات النمو ظلت منخفضة عند مستوى ٢% تقريبا ، ثم بدات فى الارتفاع من جديد لتصل الى ٢.٩% عام ٢٠١٤ ، نتيجة للبداء الفعلى للاستقرار السياسى و الاقتصادى و زياده الثقة فى الحكومة الجديدة.

٢ – الاثر على معدل البطالة

في الفترة ما بين ١٩٩٠ الى ٢٠١٠عانت مصر من معدلات بطالة عالية الا ان معدلات البطالة مالت الى الاستقرارو لم يتعدى حاجز ١١.٢% الذى حققه عام ٢٠٠٥ ، حتى خلال الازمه الماليه العالميه حدثت زياده بسيطه في معدلات البطالة ، فحققت ٨.٧ % و ٩.٤% خلال عامى ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ الا انها بدات في الانخفاض من جديد عام ٢٠١٠ محققه معدل مقدارة ٩% وجدول (٢) يوضح ذلك

جدول (٢)

معدل البطالة فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٧

السنة	بطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة)
2009	9.4
2010	9
2011	12
2012	12.7
2013	13.2
2014	13.2
2015	12.8
2016	12.1
2017	11.6

المصدر بيانات البنك الدولى www.worldbank.org

ومع احداث يناير ٢٠١١ كسر الاقتصاد المصرى حاجز ١١% محققا مستوى جديد و هو ١٢% خلال العام الاول من الاضطرابات السياسية و يرجع ذلك للعديد من الاسباب منها انخفاض حجم الاستثمارات الاجنبية فى مصر و كذلك تراجع حجم الدخل القومى من قطاعات خدمية كالسياحة .

٣ – الاثر على معدل التضخم

من خلال تتبع سلسله زمنيه لمعدلات التضخم بالاسعار التي يدفعها المستهلكين (CPI) نجد ان معدلات التضخم بدات في الانخفاض من ١١% في عام ٢٠٠٩ نتيجه لتعافى الاقتصاد من اثار الازمة المالية العالمية الا ان معدل التضخم استمرار فى الانخفاض في عام ٢٠١١ و قد يرجع ذلك لارتفاع البطالة وكذلك حاله القلق التي اثرت على مستوى الانفاق والطلب الكلي فعال في المجتمع

وبذلك انخفض التضخم من ١٠% في عام ٢٠١١ الى ٧.١% في عام ٢٠١٢ و يجب ان نوكد على ان اكثر التفاسير منطقيه هو تزامن انخفاض معدلات التضخم مع تراجع معدلات النمو الاقتصادي وذلك طبقا لنظريات الدورات التجارية كما يظهر شكل٢

شكل ٢
معدل التضخم فى جمهورية مصر العربية خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١٦

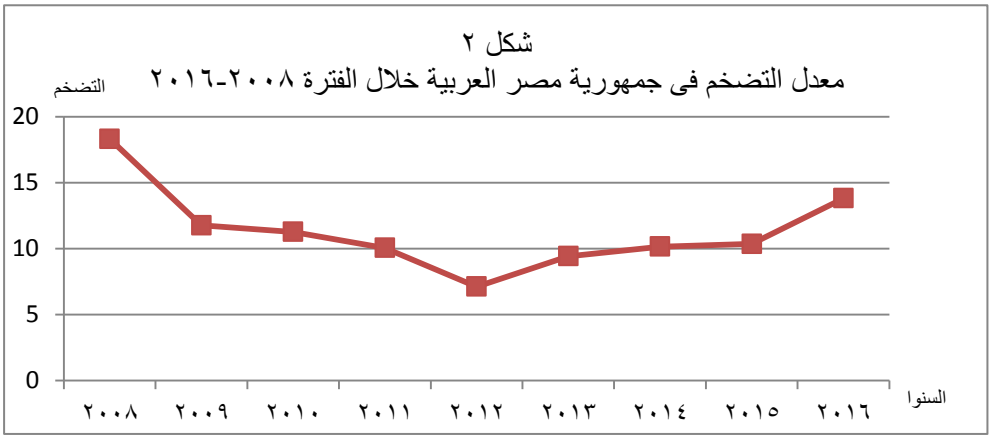

المصدر بيانات البنك الدولى www.worldbank.org

ومع بدايه عام ٢٠١٣ بدء الاقتصاد المصري يعاني من موجه تضخمية حيث وصل معدل التضخم الى ٩% و استمر في الارتفاع الى ١٠.١٤% في عام ٢٠١٤

٤ - احتياطيات النقد الاجنبى

عند تتبع سلسله زمنيه من حجم الاحتياطي النقدي مقدرا بالدولار باستثناء الذهب يتضح من

الشكل(٣) استطاع الاقتصاد المصري ان يحقق معدلات نمو عاليه لحجم الاحتياطي

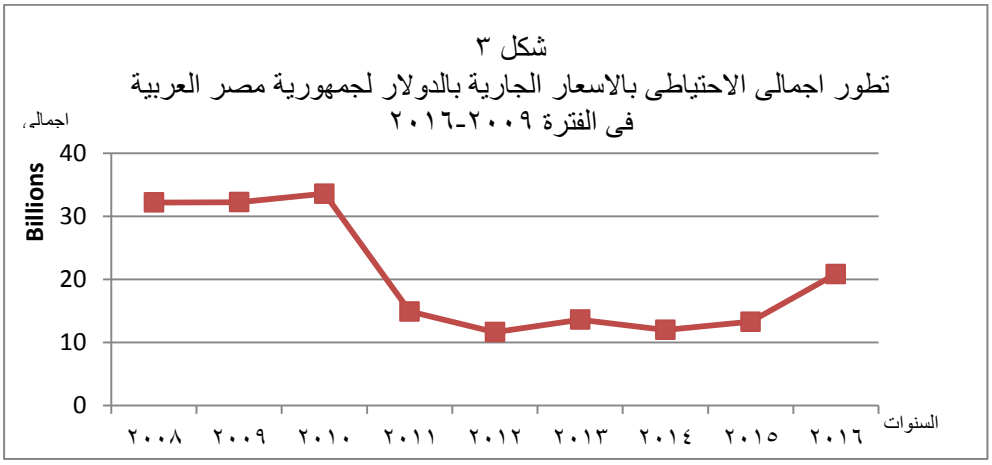

المصدر بيانات البنك الدولى www.worldbank.org

فبدايه من عام ٢٠٠٤ و خلال الازمة المالية العالمية لم ينخفض الاحتياطى النقدى بل بالعكس ارتفاع حجم الاحتياطي بمعدلات طفيفة واستمرارها حجم الاحتياطي في الارتفاع على التوالى حتى وصل في عام ٢٠١٠ الى ٣٣ مليار و ٦١١ مليون دولار تقريبا

الا انه في عام ٢٠١١ و نتيجه للاضطرابات السياسيه انخفض الاحتياطى النقدى بمعدل ٥٥ % بمقدار ١٨ مليار و ٦٩٦ مليون دولار تقريبا ليصل الى ١٤ مليار و ٩١٥ مليون دولار تقريبا

واستمر حجم الاحتياطي في الانخفاض وذلك بسبب العجز المتزايد في ميزان المدفوعات وكذلك انخفاض حجم التدفقات من العملات الاجنبيه وكذلك الاستثمار حيث انخفاض حجم الاستثمار الاجنبي المباشر و انخفاض في عائدات السياحه ٤٧.٥% الا انه فى عام ٢٠١٣ حقق ارتفاعا طفيفا نتيجة للمساعدت العربية لمصر

٥ – الاثر على الاستثمار الاجنبي المباشر

الشكل(٤-٤) يوضح سلسله زمنيه من تطور حجم الاستثمار الاجنبي المباشر (افي

التدفقات الوافده من واقع ميزان المدفوعات بالاسعار الدولاريه) حيث وصل حجم الاستثمار الاجنبي المباشر الى ٩.٤٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨ وذلك مع وجود الازمه الماليه العالميه

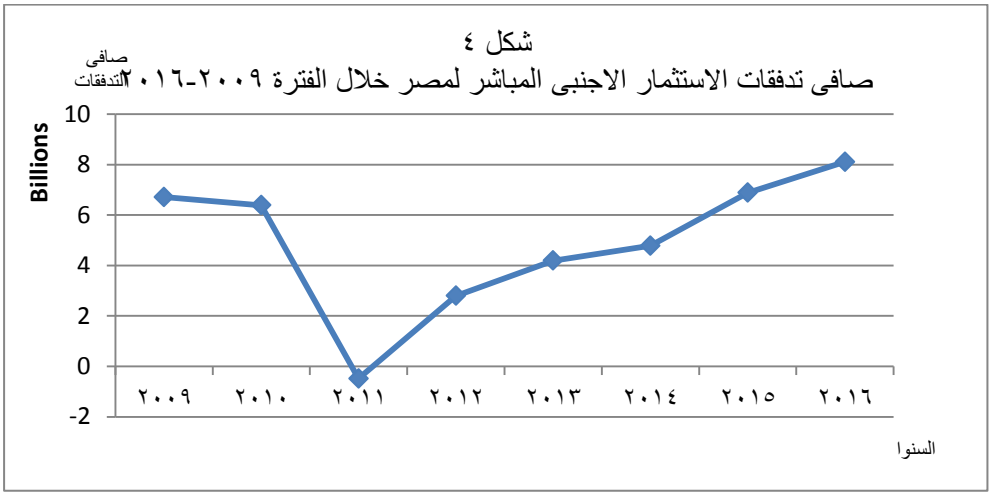

المصدر بيانات البنك الدولى www.worldbank.org

انخفض حجم التدفقات الوافده الى مصر ومع مرور عامى ٢٠٠٩ ، ٢٠١٠ وصل حجم الاستثمار الاجنبى المباشر الى ٦.٧ مليار دولار و ٦.٣ مليار دولار بالترتيب ومع بدء الاضطرابات السياسيه اخفض حجم الاستثمارات الاجنبيه المباشره المتدفقة بنسبه ١٠٧% و ذلك يعكس هروب الاستثمارات الاجنبيه بل بالعكس و هروب استثمارات محليه الى الخارج اي زياده تدفقات الاموال الخارجه من الاقتصاد المصري

و مع وجود ملامح الاستقرار السياسي ارتفع الاستثمار الاجنبي ليصل الى ٢.٧ مليار دولار بمقدار زياده القدره ٦٧٩.٥٩% تقريبا

٦ – الاثر على ميزان المدفوعات و التجارة الخارجية

اسفرت المعاملات في ميزان المدفوعات على عجز كلى مقداره ٩.٨ مليار دولار مما

يعني انخفاض حجم صافي الاحتياطي الدولي لدي البنك المركزي
وقد يكون العجز كان نتيجه طبيعيه للعجز في حساب المعاملات الجاريه حيث مخفضه بنسبه ٣٥.٩% وكذلك انخفاض في التدفقات الراسماليه الداخله بمقدار ٨.٤ مليار دولار
وقد تراجع عجز الميزان التجاري وذلك نتيجه لارتفاع معدلات زياده المتحصلات من الصادرات السلعيه اكبر من معدلات زياده المدفوعات عن الواردات حيث ارتفعت حصيله الصادرات بمقدار ١٣% اما الواردات فقد سجلت ارتفاع مقداره ٣.٦% فقط[٧]
اما في العام المالي ٢٠١٢-٢٠١٣ فقد حقق ميزان المدفوعات فائض وذلك نتيجه تراجع عجز ميزان المعاملات الجارية كنتيجه طبيعيه لتراجع العجز في الميزان التجاري بمقدار ٧.٦% لارتفاع حصيله الصادرات بمقدار ٣.٦% و انخفاض المدفوعات عن الواردات بالنسبه ٢.٩% و كذلك ارتفاع صافي التحويلات بدون مقابل بنسبة ٤.٧% و ارتفاع فائض ميزان الخدمات بمعدل ١٩.٨% ام المعاملات الراسماليه فقد اسفرت عن زياده ملحوظه في التدفقات الداخله سواء في الاستثمارات المباشره وغير المباشره[٨]
٧ – الاثر على الديون
و سيتم شرح اثر صدمة يناير ٢٠١١ على الديون المحلية و الخارجية
أ / الاثر على الدين الخارجي
عانت مصر لسنوات طويله من الديون الخارجيه فالشكل (٥) يوضح تطور الديون الخارجيه بمصر وذلك اعتمادا على بيانات البنك المركزي المصري

شكل ٥
تطور الدين العام الخارجى لجمهورية مصر العربية خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٦

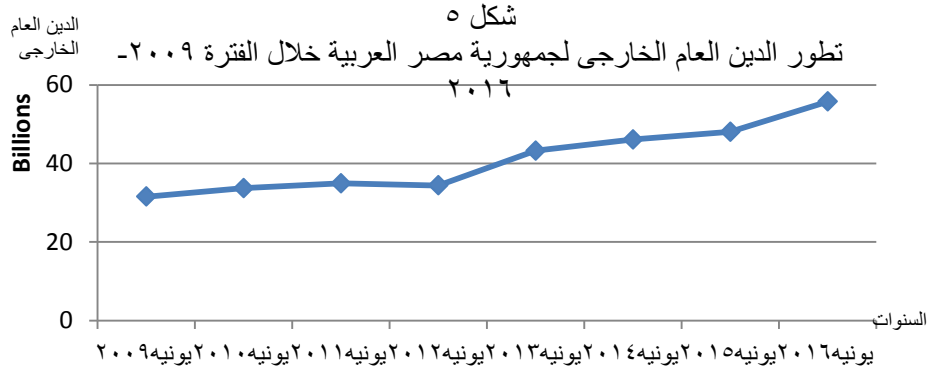

المصدر بيانات البنك المركزى المصرىwww.cbe.org.com

حيث تميز الدين الخارجي بارتفاع معدلات الزياده خاصه من بعد الازمه الماليه العالميه الا انه اثناء الاحداث السياسيه في مصر تراجع معدل نمو القروض وانخفضت نسبه اجمالي الدين العام الخارجي الى الناتج المحلي الاجمالي من ١٥.٩% في عام ٢٠١٠ الى ١٥.٢% في عام ٢٠١١

الا ان القيمه الاجماليه لرصيد الدين الخارجي ارتفعت من ٣٣.٦٩ مليار دولار الى ٣٤.٩٠٦ مليار دولار بزياده قدرها ١.٢١٢ مليار دولار وقد يرجع البعض هذه الزياده الى اختلاف معدلات الصرف المقترضه الا انه قد يعكس تراجع التصنيف الائتماني لمصر

بدايه من يوليو عام ٢٠١٣ ارتفع رصيد الدين بمقدار ٨ مليار دولار ليصل الى ٤٣ مليار دولار وذلك نتيجة التسهيلات الائتمانيه خاصه من بعض الدول العربيه

واستمرار معدل نمو الدين الخارجي في زياده في عام ٢٠١٣ الى عام ٢٠١٤ بمعدلات المتسارعه عن الفتره السابقه لهم من عام ٢٠١٠ لعام ٢٠١٢ مما ياكد زياده في حجم الثقه في قدره الاقتصاد المصري على امكانيه تحقيق معدلات نمو مرتفع مستقبليه وكذلك ارتفاع التصنيف الائتماني لمصر

ب / الاثر على الدين المحلي

الشكل(٦) يوضح تطور الدين المحلي حيث يزداد معدلات زياده الدين المحلي بدايه من عام ٢٠١٢ مقارنه بالفتره السابقة

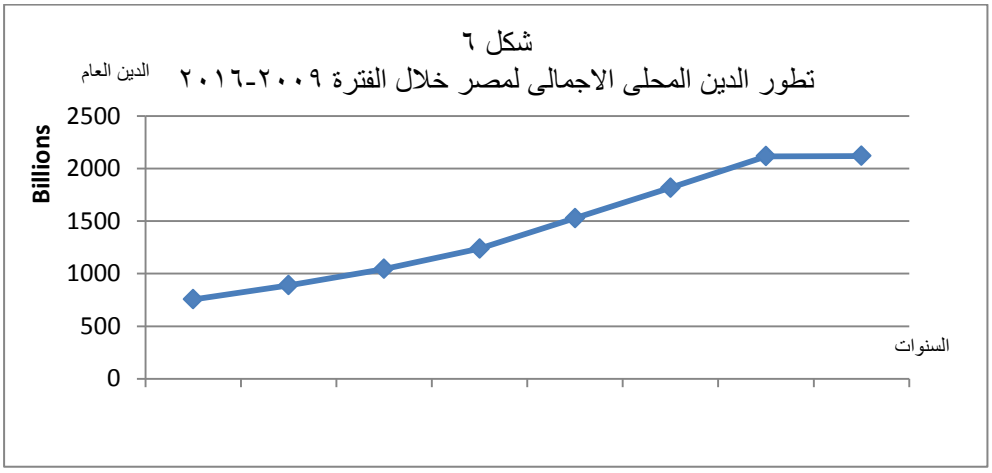

المصدر بيانات البنك المركزى المصرىwww.cbe.org.com

حيث تضاعفت مقدار الزياده في اجمالي حجم الدين المحلي بدايه من يوليو ٢٠١٣ حيث ارتفع بنسبة ١٥٦.٢% و ١٩٣.٢% في عامى ٢٠١٠ و٢٠١١ على التوالي مقابل زياده قدرها ٢٨٩.٣% ، ٢٨٩.٢% ، ٢٩٩.٨% و ٥٠٣.٢% للاعوام ٢٠١٣ ، ٢٠١٤، ٢٠١٥ و ٢٠١٦ مما يعكس سرعة نمو الدين المحلى

٨ – الاثر على الايرادات العامه و النفقات العامه

اختلفت انعكاسات الصدمة السياسية على الموازنه العامه حيث انعكست بصورة طفيف على الايرادات العامه الا انها كان لها تاثير واضح جدا على حجم الانفاق العام

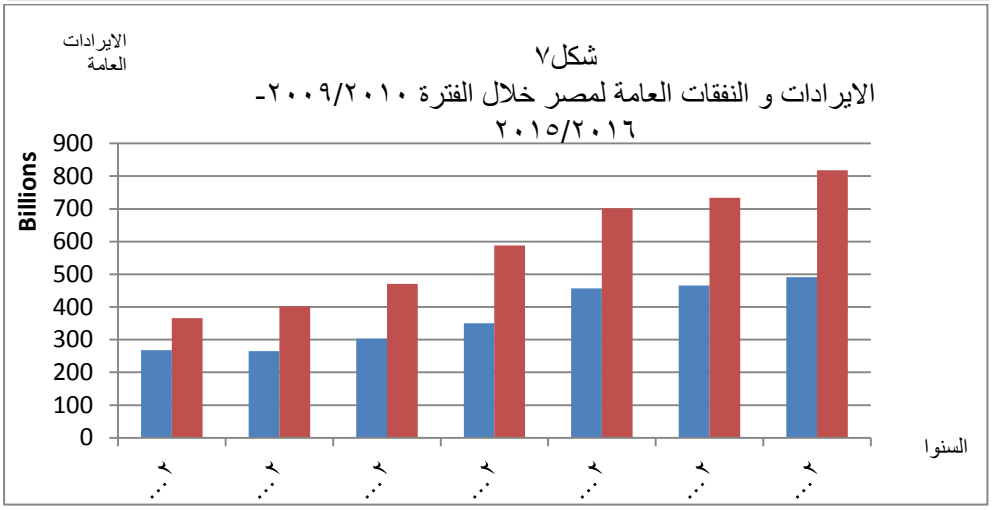

المصدر بيانات البنك المركزى المصرىwww.cbe.org.com

فازداد حجم الانفاق العام بمعدلات زياده مرتفعه عن السنوات السابقه للصدمة شكل (٧) اما بالنسبه للعجز الكلى فارتفع حجم العجز الكلى نتيجة تسارع معدلات زياده النفقات العامة عن الايرادات العامة كما هو بالشكل (٨)

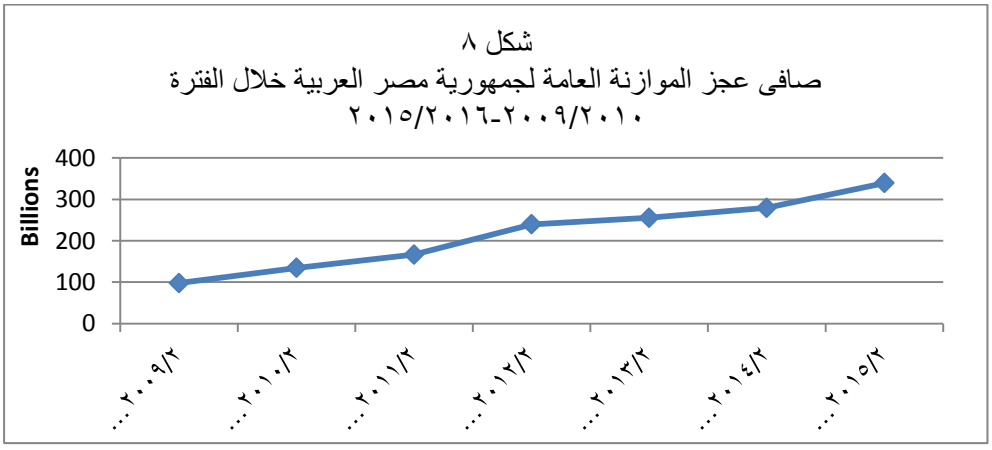

المصدر بيانات البنك المركزى المصرىwww.cbe.org.com

النتائج و التوصيات

اولا النتائج

١- تعرضت مصر لصدمة اقتصادية و يتضح ذلك من التباين الواضح بين القيمة الفعلية لمعدل نمو الناتج المحلى الاجمالى الربع سنوى(-٠.٣ %) و القيمة المتنبا بها بناءا على بيانات الفترات السابقة (٥.٨%) .

٢- اثرت الصدمة سلبا على معدل النمو الناتج المحلى الاجمالى و بالتالى فانها لم تعمل على تخفيز الاقتصاد فى الاجل القصير الا ان هذا الاثر متوقع من خلال تحليل تجارب الدول التى استخدمت هذه السياسة .

ثانيا التوصيات

- زياده حجم الاعفاءات الضريبية خاصة لمشروعات الصغيرة و المتناهية الصغر
- زياده قيمة الاستثمار فى البنية التحتية و ذلك لمد العمران و زياده التنمية بالشكل الذى يتناسب مع معدلات النمو الاقتصادى
- العمل على حل مشكلة الديون الخارجية و يمكن ذلك عن طريق التخصيص المؤقت لاحد مصادر الدخل القومى لسد قيمة الديون
- خفض القيود على الاستثمار الاجنبى المباشر باستثناء القيود الزمنية بل بالعكس العمل على زيادتها
- دراسة الاسباب الحقيقة لارتفاع معدل التضخم بخلاف صدمة سعر الصرف
- دراسة فى اسباب تراجع الاستثمار الاجنبى المباشر و اثر ذلك على الناتج المحلى الاجمالى

المراجع

١ حاكمى بوفحص ، ***الاصلاحات و النمو الاقتصادى فى شمال افريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر – المغرب – تونس*** ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد ٧ ،جامعة وهران ، وهران ، الجزائر ،ص ص ٦-٧

٢ عبدالحسين جليل عبدالحسن ، ***سعر الصرف و ادراته فى ظل الصدمات الاقتصادية*** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، ٢٠١١

٣ نسيمة بن يحيى ، ***طبيعة الصدمات الاقتصادية (صدمات الطلب – صدمات العرض) و سبل علاجها*** ، مجلة الاقتصاد و التنمية ، العدد ٥ ، جامعة الدية ، المدية ،الجزائر ، ٢٠١٦ ، ص

4 V.A Ramey , ***Macroeconomic shock and their propagation*** , Working paper ,National Bureau of Economic Research ,Cambridge,٢٠١٦, p 5

٥ شيماء احمد الشاعر ، الانعكاسات الاقتصادية لثورة ٢٥ يناير ، المؤتمر السنوي السادس عشر (آثار وسبل مواجهة الازمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي) ، كلية التجارة ج عين شمس ، مصر ٢٠١١ ، ص ص ٨٠٤-٨٠٧

٦ المرجع السابق ذكره ، ص ٨١٨

7 Doaa S.Abdou & Zeinab Zaazoa , the Egyptian revolution and post socio-economic impact , topics in Middle eastern and African economic , vol 15 , pp100-101 , May 2013

٨ البنك المركزى المصرى ، التقرير السنوى ،٢٠١٢/٢٠١٣ ص ٧٩